



في الوقت الذي يتم إنتاج سورياً مجدداً على مقاسات التفاهمات الأميركية – الروسية، لا تزال السجالات والمقالات على حالها كأننا في بداية الأزمة. فرضية المؤامرة حاضرة، والقول بحتمية انتصار النظام قائم، والقول بحتمية انتصار «الثورة» قائم أيضاً، والمفاضلة بين النظام الدموي و«داعش» تستحوذ على «عقول» كثر من الكتبة ونشطاء أيديولوجيين هنا وهناك.

كل شيء حاضر كما كان إلا مقارب محدثة تستمد نسغها من الواقع كما هو من دون أهواء أو محاباة. وهي إذا وجدت فخجولة، أو لا تحظى باهتمام باعتبارها غير مقبولة لا من أنصار النظام الدموي ولا من أراد للثورة الشعبية أن تنتصر وبسرعة على نظام أمني ورئيس طاغية.

على رغم دخول «داعش» على الخط، ودخول أكثر من قوة دولية وإقليمية على خط المعارك الميدانية والمناورات الدبلوماسية والإعلامية، لا يسعنا إلا أن نرى في ما يحصل صراعاً بين شعب أراد للقيد أن ينكسر ونظام أهلوى حكم البلاد بالحديد والنار والشبيحة. ولا يسعنا إلا أن نظلّ منحازين إلى هذا الشعب، أعجبتنا أساليب نضاله أو لم تعجبنا. راق لنا المتذلون لمصلحته أم لا. نقول هذا ولم تكن خافية عنا حقيقة أن شبكة المصالح المتقطعة لقوى دولية وإقليمية في سوريا تفعل فعلها في الأزمة لجهة استثمارها أو إطالة أمدتها أو رعاية طرف من أطرافها. هذا كلّه لم يحرفنا قيد أنملة عن رؤية التاريخ السوري والتجربة السورية الممتدة إلى عقود مضت كمدخل للحرب وشروط أوجبتها.

أما الآن وقد دخل الحلبة في شكل أقوى لاعبان أساسيان، فلا بدّ من قراءة المتغيرات التي نجمت عن تدخلهما. من الواضح وفق وقائع القتال ميدانياً، أن التدخل الروسي وخاصة والأميركي في ظلّه لا يستهدف محاربة «داعش»، الذي شكل ورقة

لub بـأيدي النظام الدموي وأطراف أخرى، ولا نُصرة النظام، بقدر ما هو تدخل لحفظ مصالح روسية أو غربية من خلال تفاهمات مع إسرائيل أو غيرها من أطراف إقليمية. نشير إلى التقسيم، في ضوء تلك التغييرات الديموغرافية، الذي تفرضه أطراف القتال في المناطق التي تسيطر عليها أو في تلك التي تعتبرها حيوية لكيانها المتخيّل بعد الحرب و/أو ضمن رسم مصالح الأطراف المعنية على الأرض السورية. وهكذا أرى إلى المفاوضات التي بدأت برعاية أممية في جنيف بين النظام وبين المعارضة على تiarاتها، وهي مفاوضات لم تكن لتبدأ (قبل توقيتها) لو لا تفاهمات بين روسيا والولايات المتحدة والأوروبيين حول خارطة طريق في سوريا تشكّل تخرجاً ما لتقاطع المصالح على الأرض السورية من خلال الأطراف السورية نفسها. فما رأيناه خلال سنوات الحرب نراه يحصل في مسار التفاوض، أيضاً. فلا الحرب ظلت محصورة بين النظام الدموي والمعارضة السورية، ولا المفاوضات الآن هي بين هذا النظام ومعارضيه. بل هي في شقّ كبير منها مفاوضات بين القوى الإقليمية المعنية بالشأن السوري وتلك القوى التي تريد مصلحة أو حفاظاً على مصلحة في سوريا.

قد تتمخض المفاوضات بعد أخذ وردّ عن صيغة ما أو خارطة طريق لسوريا، لكنني أستبعد، مع استئنافها، أن تتوقف الأعمال القتالية مع ولادة تفاهمات ما. فهناك مَن سيكون معنياً في شكل ملحّ بإعادة بعض الحقوق إلى أصحابها داخل الأرضي السورية: عودة مهجرين مثلاً إلى ديارهم، وعودة نازحين إلى مناطقهم وتعويض مجتمعات سوريا نُكبت في سنوات القمع. هذا في أقلّ تقدير، لأنّ الأطراف كلّها بخاصة التي عانت من نار جهنم النظام ودفعت أثماناً لا تُحتمل، ستظلّ عينها على فكرة تعويض نفسها ومجتمعاتها.

هذا كله يحدث في ظل ما نعتبره انحسار مفهوم السيادة الوطنية في ما يتعلق بالدولة السورية (وغير السورية أيضاً) التي رهنتها النظام لمصالح إيران أولاً، والآن لمصالح روسيا وكل جهة مستفيدة من الوضع بما فيها إسرائيل، بل بالنسبة إلى كل القوى داخل الوطن بما فيها المعارضة الظنية نفسها. فقد جعل النظام الدموي السيادة الوطنية على مقاساته وربطها ببقائه، أو زواله، فأضاف من لدنّه تقويضًا لهذه السيادة على ما أحدهته العولمة من انتقاص سابق لها.

إن التسريبات العديدة السابقة واللاحقة عن فحوى المفاوضات أو عن تفاهمات مسبقة روسية - أميركية أو تركية - أميركية أو روسية - إسرائيلية أو غيرها، لا تغيّر من حقيقة أن سوريا التي كانت، كانت ولن تعود، وأنه مهما يكن مصير المفاوضات فإنها مع إرادات اللاعبين من خارج سوريا، ستُفضي إلى سوريا التي ستكون. وقد تُفضي إلى أكثر من سوريا واحدة. أو قد لا تكون حدودها في الشكل الذي ما زال ظاهراً على الخريطة. علينا أن ننتبه إلى أننا دخلنا العام المئة على اتفاق «سايكس بيكر»، وأن ما تبلور في ذلك الوقت يبدو لنا الآن وأكثر من أي وقت مضى هشاً وقابلًا للتبلور مجدداً وعلى نحو معدّل!